

الوظائف الاجتماعية للأسواق الأسبوعية في منطقة الباحة

عبدالرزاق بن حمود الزهراني (*)

ملخص: لم تكن الأسواق الأسبوعية في منطقة الباحة التي تقع جنوب غرب المملكة العربية السعودية تقوم بوظائف اقتصادية بحتة فقط، وإنما كانت إلى جوار ذلك تقوم بكثير من الوظائف الاجتماعية، وقد ظلت تلك الأسواق نشطة ومزدهرة حتى عام 1395هـ - 1975م، حيث بدأت تتلاشى وتحل محلها الأسواق الحديثة، وقامت بوظائفها الاجتماعية مؤسسات كثيرة، منها المدرسة والبريد ووسائل الإعلام. وقد حاولت هذه الدراسة بيان الوظائف الاجتماعية التي كانت تقوم بها تلك الأسواق، مثل توحيد القبيلة، واستخدام السوق بوصفه سلاح عقوبة، والترفيه والبريد والتتقيف الديني وغير ذلك من الوظائف. وقد استخدم الباحث المنهج الأنثروبولوجي القائم على معايشة الظاهرة، والملاحظة بالمشاركة لفهم أبعادها، كما اعتمد على بعض الإخباريين الرئيسيين من كبار السن، وارتكزت هذه الدراسة في إطارها النظري على مدرسة الاقتصاد الوطني ومدرسة الاقتصاد الاجتماعي والمدرسة الصراعية، وتناولت السوق في تاريخ العرب مع التركيز على الأسواق في العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام، والسوق في الحياة المعاصرة.

مصطلحات أساسية: الأسواق الأسبوعية، عقود السوق، الضبط الأمني والاجتماعي، قِيم السوق.

تمهيد:

عرف البشر التبادل التجاري في مراحل مبكرة من تاريخهم، وكانت صور ذلك التبادل وآلياته تختلف من مجتمع إلى آخر، وتختلف في المجتمع الواحد من فترة تاريخية إلى فترة

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) بقسم الاجتماع - جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

أخرى حسب عوامل التغير ودرجة التقدم ووفرة السلع... وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. والمجتمع في المملكة العربية السعودية مر ويمر بتغير سريع يكاد يطوي كثيراً من صور حياته في الماضي القريب، حتى إن الأجيال التي تقع أعمارها تحت الثلاثين سنة لا تعرف كثيراً عن تلك الصور ولا عن مصطلحاتها وجوانبها الثقافية والاجتماعية، ولهذا تحاول هذه الدراسة تسجيل صفحة من تلك الصفحات التي ربما تصبح ظاهرة تاريخية في المستقبل القريب.

موضوع الدراسة:

كانت عمليات التبادل التجاري في منطقة الباحة تعتمد على الأسواق الأسبوعية (weekly markets) التي كانت تنتشر في أجزاء المنطقة في «السراة» و«تهامة». واستمرت تلك الأسواق في أداء وظائفها المختلفة إلى قرابة عام 1395هـ 1975م، حيث بدأت الأسواق الحديثة تأخذ مكانها، وشاركت مؤسسات اجتماعية كثيرة في القيام بالوظائف التي كانت تقوم بها الأسواق في الماضي. والأسواق الأسبوعية كانت تعقد في يوم معين من أيام الأسبوع، فهناك سوق السبت، وسوق الأحد وهكذا إلى يوم الخميس، أما يوم الجمعة فلم تكن تعقد فيه الأسواق، فهو يُعد يوم راحة ويوم تفرغ للعبادة. وكانت البضائع في معظمها منتجات محلية بسيطة تباع في السوق من المنتج إلى المستهلك دون وسيط في معظم الأحوال، وإذا باع الشخص ما لديه فإنه عندها يشتري ما يحتاجه لأسرته وأهل بيته، ولم تكن تلك الاحتياجات كثيرة، لأن الفلاح كان ينتج معظم احتياجاته من غذاء وأدوات زراعية وأثاث منزلي محلياً بمساعدة أفراد أسرته، ولم تكن احتياجاته من السوق الأسبوعي تتعدى في معظم الأحوال القهوة والسكر والشاي والقماش وبعض الأشياء الصغيرة، وكانت العملة الرئيسية هي الريال الفرنسي، ثم استبدل فيما بعد بالريال الفرنسي الريال السعودي الفضة (سعيد فالح الغامدي، 1990: 154).

لم تكن وظائف السوق تجارية بحتة وإنما كان يقدم لمرتاديه من الفلاحين والبدو وغيرهم كثيراً من الخدمات الاجتماعية، منها: 1- الترويج. 2- تبادل الأخبار والخبرات. 3- التعليم والتثقيف الديني. 4- نقل البريد وإيصال الرسائل إلى القرى والبادي المختلفة. 5- الإعلام والإعلان عن المفقودات، وإبلاغ الناس بقرارات الدولة وأنظمتها. 6- تنفيذ الأحكام الشرعية بجلد المحكوم عليهم أو التشهير بهم. 7- الخطبة وطلب أيدي الفتيات من أولياء أمورهن للزواج. وتحاول هذه الدراسة تغطية هذه الجوانب وبيان مختلف الوظائف الاجتماعية لتلك الأسواق.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث في دراسته هذه المنهج الأنثروبولوجي، (ذلك الذي يقوم على دراسة المجتمعات المحلية بأسلوب الاتصال المباشر، والمعايشة بالمشاركة والملاحظة الداخلية للمجتمع) (انظر: محي الدين صابر، 1987: 12). وبما أن ظاهرة الأسواق الأسبوعية قديمة، ومعظم الأسواق في منطقة الباحة أسس وعمل قبل توحيد المملكة العربية السعودية فإن الباحث اعتمد في هذا الجانب على بعض الإخباريين الرئيسيين (Key informative) الذين عاصروا بعض أحداث تلك الأسواق، وعرفوا أنظمتها وقوانينها، ومن الأشخاص الذين اعتمد عليهم الباحث والده الشيخ حمود بن سعدي إمام المسجد الجامع بقرية القسمة الذي توفي أثناء إعداد هذه الدراسة عن عمر يناهز مائة وخمسة عشر عاماً، والشيخ أحمد بن سعيد جعوان من أعيان قرية «محوية» واشتغل في التجارة، وهبط كثيراً من أسواق الباحة في «السراة» وفي «تهامة»، وقد توفي أثناء إعداد هذا البحث عن عمر يقارب المائة وعشر سنوات، وعبد اللطيف بن عطية بن حذيفان من أهالي قرية «القسمة» ويبلغ من العمر نحو مائة عام، وقد عمل في تجارة العسل والحبوب والأغنام، وغشي كثيراً من الأسواق في المنطقة، وسافر كثيراً إلى المدن المجاورة، وعلى بن سعيد زاهي من قرية «حميم» ويبلغ من العمر سبعين عاماً.

هذا وقد اعتمد الباحث على تجربته وملاحظاته بالمشاركة (participatory observation) ومن دون مشاركة، حيث كانت تلك الأسواق في قمة ازدهارها ونشاطها أثناء دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وأثناء دراسته في الجامعة كان يقضي فترة الصيف في منطقة الباحة ويهبط تلك الأسواق من فترة إلى أخرى، وشاهد كثيراً من وظائفها الاجتماعية، وشارك في بعض أنشطتها الاقتصادية. كما اعتمد الباحث على الوثائق التاريخية، وما كتب حول الموضوع وحول تاريخ المنطقة وقبائلها.

الإطار النظري للدراسة:

هذه الدراسة تقع ضمن علم الاجتماع الاقتصادي الذي يعرف بأنه: «توظيف علم الاجتماع بما فيه من نظريات وقوالب تفسيرية ومتغيرات في دراسة الأمور المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها» (Smelser, 1976: 42)، أو هو «دراسة الخلفية الاجتماعية للعمليات الاقتصادية». والسوق كما هي معروفة آلية للتبادل التجاري، ولكننا في هذه الدراسة سوف نحاول دراسة الخلفية الاجتماعية لعملية التبادل تلك، وما يصاحبها من نشاطات لها أبعادها الاجتماعية.

ويحدد السيد محمد بدوي لعلم الاجتماع الاقتصادي ثلاثة مجالات هي: 1- التنظيم الاقتصادي، ويحدد ذلك بقوله: «... فالأفراد الذين يعيشون في جماعة، على بقعة معينة من الأرض يواجهون دائماً مسألة أساسية وهي: كيف يمكنهم استغلال الثروات الطبيعية التي في حوزتهم أحسن استغلال؟ ومن ثم كيف ينظمون أنفسهم وينظمون العلاقات فيما بينهم لتحقيق هذا الهدف؟ هناك بطبيعة الحال أنماط كثيرة لتنظيم هذه العلاقات، كما أن هناك وسائل كثيرة لتحقيق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. حينئذ نجد أن علم الاجتماع الاقتصادي على وجه الخصوص هو الذي يفسر لنا نوع التنظيم الاقتصادي الذي ارتضاه المجتمع ووجده ملائماً للمعتقدات السائدة فيه ودرجة تطوره الحضاري، كما أنه يفسر لنا التغيرات التي قد تحدث في هذا التنظيم نتيجة لتغيرات البناء الاجتماعي» (السيد محمد بدوي، 1991: 4). وتدخل هذه الدراسة في معظمها تحت هذا المجال، حيث ستركز مستوى المعيشة والطرق التي كان يستغل بها السكان الثروات المتاحة لهم في الحقبة التي تسبق عام 1395هـ 1975م، وتنظيمهم لأنفسهم لتحقيق ذلك الهدف، وتركز الدراسة على أهم وسيلة للتوزيع والتبادل، وهي الأسواق الأسبوعية التي كانت قائمة ونشطة آنذاك.

2 - المجال الثاني من مجالات علم الاجتماع الاقتصادي هو صناعة القرار على مستوى الدولة، أو المؤسسة، أو الفرد (المصدر السابق). وسوف نهتم هنا بقرارات الأفراد المتعلقة بنشاطهم في الأسواق الأسبوعية. 3 - المعرفة الاقتصادية، ومن خلالها تحدد مواصفات من يشغل الوظائف المختلفة، وطرق انتقال المعرفة الاقتصادية من جيل إلى آخر، حيث تتم بطريق التوارث، كما هو الحال في حرفة الصياغة، والحياسة، وصناعة بعض الأسلحة، وهذه الطريقة كانت منتشرة في الماضي، حيث كانت الأسر تحافظ على أسرار مهنتها وتنقلها من جيل إلى آخر. أما في الحياة المعاصرة فإن المعرفة تنتقل من جيل إلى آخر بوساطة الدراسة والتعليم، وفي الباحة كانت معظم المنتجات الحرفية التي تباع في الأسواق الأسبوعية تنتقل أسرارها من جيل إلى آخر عن طريق التوارث.

وإذا انتقلنا إلى المدارس الاقتصادية فإننا نجد علم الاجتماع الاقتصادي حافلاً بكثير من المدارس، مثل المدرسة التجارية، والمدرسة الكلاسيكية، ومدرسة الاقتصاد البحت، ومدرسة الاقتصاد الوطني، ومدرسة الاقتصاد الاجتماعي، والمدرسة الصراعية (للمزيد عن هذه المدارس انظر: السيد محمد بدوي، 1991م، عبدالله الخريجي، 1979م، راشد البرواي، 1987م، محمد ربيع، 1973م) والمدارس الثلاث الأخيرة هي أهم المدارس التي ارتكزت عليها هذه الدراسة.

ومدرسة الاقتصاد الوطني تقيم نظريتها على مراعاة أربعة عوامل كما بين السيد محمد بدوي (1991: 29)، وهي:

1 - ظروف البيئة من حيث الحرارة، والبرودة، وتساقط الثلوج، والفيضانات، وفترات الجفاف وما شابه ذلك من الظروف البيئية.

2 - طبيعة الأرض من حيث التضاريس ووجود الأنهار أو الصحارى أو الجبال أو السهول، وتوافر المياه وخصوبة التربة.

3 - طرق معيشة السكان، فاقتصاد أي وطن يتأثر بطرق معيشة السكان، وعاداتهم الاستهلاكية، وطرقهم في الإنتاج والادخار والاستثمار.

4 - التطور التاريخي، فالإقتصاد في أي وطن لا يبقى جامدا وإنما يتغير من حقبة إلى أخرى. والأسواق في منطقة الباحة تغيرت بتغير ظروف الحياة المختلفة التي مر بها المجتمع السعودي.

ويعرّف «كارل بوشر» K. Bucher الإقتصاد الوطني بأنه (دراسة لمجموعة الظواهر والأساليب التي يستخدمها شعب معين لإشباع حاجاته) (السيد محمد بدوي، 1991: 30). وفي هذا الإطار يمكن دراسة الظواهر والأساليب التي كان يستخدمها سكان منطقة الباحة لإشباع احتياجاتهم المادية في الفترة الزمنية التي تسبق عام 1395هـ 1970م. ويرى (بوشر) أن الإقتصاد البشري مر بثلاث مراحل (المصدر السابق، 31 - 32) هي:

1 - مرحلة الإقتصاد العائلي، وفي هذه المرحلة تستهلك الأشياء داخل نطاق الوحدة التي تنتجها، والتبادل غير معروف، وتقسيم العمل ضعيف، ولم يعرف الناس في تلك المرحلة الأجور والأثمان أو التبادل التجاري.

2 - مرحلة الإقتصاد المدني، (نسبة إلى المدينة) وفي هذه المرحلة تنتقل الأشياء دون وسيط من الوحدة المنتجة إلى الوحدة المستهلكة، فقد كانت المدينة قديماً مجموعة من المباني تحاط بأسوار ويعيش السكان داخلها، وقد أدى تزايد عدد السكان إلى عدم كفاية إنتاجهم الداخلي لسد احتياجاتهم، فاضطرت المدينة إلى فتح أبوابها في يوم من أيام الأسبوع، حيث تقام الأسواق التي يأتي إليها الفلاحون من الجهات المجاورة. ومع وجود هذه الأسواق فإن المبدأ الأساسي يعتمد على الإنتاج المحلي، وعلى عدم وجود وسيط بين المنتج والمستهلك. ويمكن اعتبار منطقة الباحة في الفترة الزمنية التي تحددها هذه الدراسة واقعة في هذه المرحلة، وإن

كانت القرى لم تكن مسوّرة، إلا أن صورة التبادل، وإقامة الأسواق في يوم من أيام الأسبوع، وعدم وجود الوسيط في معظم الأحوال تجعل هذه المرحلة أقرب المراحل إلى وضع المنطقة في تلك الفترة.

3 - مرحلة الاقتصاد الوطني، وهي المرحلة التي يعيشها أكثر شعوب العالم اليوم، حيث يتم التبادل في معظم الأحوال من خلال الوسطاء، واتسعت الأسواق، واتسع نطاق التبادل بين الأمم والشعوب.

أما مدرسة الاقتصاد الاجتماعي فإنها تهتم بربط الاقتصاد بالحالة الاجتماعية العامة، ولا ترى مبرراً للفصل بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الاقتصادية، فهي تُعد الظواهر الاقتصادية ظواهر اجتماعية لأن تلك الظواهر لا تنشأ إلا بنشأة المجتمع، وأن (الغرائز) التي نفترض وجودها بوصفها قاعدة للحياة الاجتماعية ليست في الحقيقة إلا نتيجة للحياة الاجتماعية نفسها، وأن الظواهر الاقتصادية تتحدد داخل إطار من النظم الثابتة التي سبق للمجتمع تكوينها والتمسك بها، وأخيراً فإن الظواهر الاقتصادية ليست مادية صرفة، بل إنها تعبر عن روح الجماعات ومعتقداتها وقيمتها وتقاليدها (السيد محمد بدوي، 1991: 32 - 44). وبناءً عليه يمكن النظر إلى الأسواق في منطقة الباحة من خلال النظام الاجتماعي القبلي الذي كان مسيطراً وبارزاً في فترة ازدهار تلك الأسواق وأدائها لوظائفها المختلفة. فالسوق كان يعكس ذلك النظام من خلال تكاتف القبيلة ودفاعها عن سمعتها وعن وحدتها وعن أمن السوق الذي تقيمه.

أما المدرسة الصراعية فإنها من أشهر المدارس الاقتصادية والاجتماعية، وقد كتب فيها كثير من الكتاب والمفكرين، والصراع سنة من سنن الله في الأرض، وهو مستمر بين الخير والشر وبين الحق والباطل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. والاقتصاد يُعد من أكبر ميادين الصراع، فقد كان وسيظل سبباً للحروب بين الدول والقبائل والأفراد، واستخدم بوصفه سلاح عقوبة مرات كثيرة في التاريخ، فقد استخدمه الرسول ﷺ في محاولته مصادرة قافلة قريش المقبلة من الشام ليعاقبهم على مصادرتهم أموال المسلمين في مكة، وليضيق الخناق عليهم. واستخدمه الأمريكيون ضد الاتحاد السوفييتي سابقاً عندما منعوا تصدير القمح إليه، واستخدمه العرب ضد الدول المؤيدة لإسرائيل في حرب 1393 هـ 1973 م عندما قطعوا البترول عن الدول المؤيدة لإسرائيل (انظر: أحمد البشبيشي، 1986: 80 - 96). وسوف نرى

في هذه الدراسة أن السوق استخدمت أداة من أدوات الصراع القبلي، وأداة من أدوات التنافس الاقتصادي، وأنها كانت مكاناً للنزاعات، والمنافسات بين بعض البائعين وبعضهم الآخر، وبين بعض المشتريين وبعضهم الآخر، وبين فئة المشتريين وفئة البائعين، وكانت السوق مكاناً مساعداً لإجراء المصالحات والتقريب بين الفئات المتخاصمة.

السوق في تاريخ العرب:

عرف العرب الأسواق من قديم الزمان، ووصلت إلينا أخبار أسواقهم الشهيرة في الجاهلية، مثل ذي المجنة وذي المجاز وسوق هجر وسوق اليمامة وسوق عدن. وكان سوق عكاظ أشهر تلك الأسواق، ويقع على الأرجح شمال مدينة الطائف. وهذا السوق لم يكن مكاناً للبيع والشراء وتبادل السلع فقط، وإنما كان سوقاً للفكر والأدب، فقد كانت تلقى فيه القصائد والخطب، يقول أبو تمام:

فكأن قساً في عكاظ يخطب وكأن ليلى الأخيلية تنذب

ويتنافس الحاضرون في صنوف البيان، وكان ينصب للحكم قبة من الأدم يجلس فيها ويستمتع للشعراء وهم يلقون قصائدهم فيحكم بينهم، ويبين من هو أشعرهم. ومعظم المعلقات أنشئت في سوق عكاظ، وعندما نالت استحسان الناس ورضاهم قاموا بتعليقها على جدران الكعبة المشرفة. وكان بعضهم يرتاد سوق عكاظ «طلباً لقاتل أبيه يريد أن يعرفه حتى يتربص به السوء فيما بعد، ومن متمسك حماية شريف من عدو آلد، ومن باغ زواجا، أو مستطيل بعز ومنعة» (أحمد الديويش، 1989: 28 - 29). وقد غشي رسول الله ﷺ سوق عكاظ وعرض الإسلام على بعض مرتاديه.

ولما هاجر الرسول ﷺ إلى المدينة المنورة كان فيها عدد من الأسواق، ولكن الرسول ﷺ (حدد مكاناً معيناً للسوق في موضع بقيع الزبير، وضرب فيه قبة، وقال لأصحابه (هذا سوقكم)، ولكنه رأى غيره أنفع منه، وأكثر تحقيقاً لمصالح المسلمين فعدل عنه، وذهب إلى مكان فسيح، وخطه برجله، وقال: (هذا سوقكم فلا ينقصن ولا يضربن عليه خراج) (أخرجه ابن ماجه).

وكان السوق في عهد الرسول ﷺ واسعاً فسيحاً، لا بناء فيه ولا ظلال، وكان الركاب ينزل فيه فيضع رحله ويطوف بالسوق، وهو يرى رحله أمام بصره، لا يغيب عنه شيء. وكان يباع في ذلك السوق معظم أنواع الأطعمة والسلع، مثل السمن،

والإقط، والتمر، والقمح، وكانت تباع فيه الأقمشة، والأدم، وأنواع الماشية. وكان هناك قسم للخيل، وآخر للإبل، وثالث للأبقار، ورابع للأغنام (المصدر السابق).

وقد حظي السوق باهتمام الرسول الكريم ﷺ ورعايته، فتعهده بالإشراف والمراقبة، ووضع له الضوابط وسن له آداباً خاصة، حيث منع الغش والتدليس والغبن والغرر وتلقي الركبان، والخداع والربا. ومنع أن تباع أو تمارس فيه المحرمات بأنواعها المختلفة. وقد سار أصحابه الكرام وخلفاؤه على هديه ﷺ فكانوا يأتون الأسواق ويتفقدون أحوالها، ويمنعون الاستغلال والاحتكار والمبالغة في رفع الأسعار.

السوق في الحياة المعاصرة:

مع التقدم التقني، وانتشار استخدام الآلة، والتقدم الصناعي، وطغيان الثقافة المادية، وتزايد السلوك الاستهلاكي تغيرت آلية الأسواق، وتغير إيقاعها وتنظيمها. فأصبحت الأسواق ضخمة، وحافلة بجميع أنواع السلع التي تأتيها من بلدان مختلفة، وتعمل على مدار الساعة، وأصبحت في كثير من المجتمعات مكاناً للنزهة، وقضاء أوقات الفراغ، حيث توجد بها المطاعم، والحدائق، وملاهي الأطفال وملاعبهم. ويعرف الاقتصاديون السوق بأنه (عبارة عن منطقة يتصل فيها المشترون والبائعون، إما بطريق مباشر، وإما عن طريق وسطاء (تجار) بعضهم ببعض، بحيث إن الأسعار السائدة في جزء من السوق تؤثر في الأسعار التي تدفع في الأجزاء الأخرى، مما يترتب عليه وجود تجانس في أسعار السلعة الواحدة في السوق كلها، بغض النظر عما يحدث من انحرافات في الثمن المتجانس ترجع إلى اعتبارات محلية أو أسباب طارئة ووقتیة، وثمة تعريف آخر يجعل السوق عبارة عن شبكة من المعاملات في أي عامل من عوامل الإنتاج أو أي منتج بين المشتريين والبائعين. وهذه المعاملات قد تكون منتظمة ومنظمة، وهذا هو الحال الأعم بالنسبة إلى معظم السلع، وقد تكون غير منتظمة، كما في حالة التحف الفنية أو الأشياء المستعملة. ويتوقف نطاق السوق، اتساعاً وضيقاً، على سهولة الاتصال بين المشتريين والبائعين من جهة، وعلى إمكان نقل السلعة من جهة إلى أخرى. وقد تكون السوق (محلية أو قومية أو عالمية) (راشد البراوي، 1987: 319).

ومنطقة الباحة تعتمد اليوم في حياتها التجارية على الأسواق بصورتها المعاصرة، والتي تقوم على التخصص، وعلى العمل طوال الأسبوع وليس فقط في

أيام محددة، ففي المدن الرئيسية هناك أسواق للذهب وأخرى للأقمشة، وثالثة للخضراوات والفواكه وهكذا، أما التموينات (البقالات) فتنتشر في القرى وعلى الطرق الرئيسية التي تربط المنطقة بعضها ببعض، ويجد فيها المسافرين والمقيم معظم احتياجاتهم من الاستهلاك اليومي. وإلى جوار الأسواق الحديثة ما زالت بعض الأسواق الأسبوعية قائمة، تعقد في يوم محدد من الأسبوع، وفي مكان محدد، ويتم فيها التبادل في معظم الأحوال بين المنتج والمستهلك مباشرة دون وسيط. ففي مدينة الباحة، عاصمة المنطقة لا يزال السوق يقام كل خميس في وسط البلدة، حيث يجلب الفلاحون والحرفيون منتجاتهم لبيعها مباشرة للمستهلكين، فيكثر في ذلك اليوم عرض الصناعات اليدوية، وعرض الطيور والحمام والدجاج البلدي والأرانب، وبعض المنتجات الزراعية المحلية، مثل الحبوب، والرياحين، والعسل، ويشارك فيه بعض السيدات المتقدمات في العمر. ولكن هذا النوع من الأسواق أخذ يتضاءل ويتلاشى تدريجياً، وبدأت الأسواق والمؤسسات الحديثة تأخذ مكانه.

منطقة الباحة:

تقع منطقة الباحة في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية، وتبلغ مساحتها (3600) كم² تقريباً (علي السلوك الزهراني، 1997: 37). ويقدر عدد السكان بنحو نصف مليون نسمة. وتبعد عن مدينة الطائف إلى الجنوب الشرقي 160 كيلومتراً، وهي واحدة من المناطق الإدارية الثلاث عشرة للمملكة العربية السعودية. وتنقسم إلى الأقسام التالية (المصدر السابق، 1997: 36 - 37):

1 - المنطقة المرتفعة في «السراة»، وتقع شرق المنطقة، ويتراوح ارتفاعها عن سطح البحر ما بين 2300 و 2500م، وبها قمم عالية يتراوح ارتفاعها ما بين 2800 و 3000م، وخصوصاً في جبال دوس، وبيضان، وقرن ضبي، وجبال بني ضبيان، وتتخللها أودية زراعية تقع على جوانبها القرى.

2 - منطقة الأصدار جمع صدر - وهي بين «السراة» و«تهامة»، وتقع في أواسط الجبال المنحدرة إلى «تهامة»، وهي التي تزود المنطقة بالموز والبن والليمون وأنواع الرياحين.

3 - «تهامة»، وتقع في غرب المنطقة، وتنقسم إلى: أ - منطقة ساحلية، وتعد امتداداً لسهول «تهامة». ب - منطقة داخلية موازية للمنطقة الساحلية، وبها جبال وأودية زراعية. ج - منطقة جبلية توازي جبالها جبال «السراة»، والحياة في أعالي

تلك الجبال تشبه الحياة في «السراة». واشتهرت «تهامة» بخصوبة أراضيها، وإنتاجها للدخن والذرة بأنواعها، وتربية الماعز والإبل.

وتتكون منطقة الباحة من قبيلتي زهران وغامد، وهما من أزد شنوءة، الأولى تنتسب إلى جدها الأعلى زهران بن كعب بن الحارث بن كعب، والثانية تنتسب إلى ابن أخيه غامد بن عبدالله بن كعب بن الحارث بن كعب (المصدر السابق). ويتبع قبيلة زهران ثلاث عشرة قبيلة فرعية في «السراة»، وخمس عشرة قبيلة فرعية في «تهامة» وبادية «تهامة». أما قبيلة غامد فيتبعها سبع قبائل مستوطنة في «السراة»، وتسع قبائل في البادية، وقبيلتان في «تهامة». وتحرص كل قبيلة فرعية أو مجموعة من القبائل أن يكون لها سوقها الأسبوعي التي تلتقي فيه للتبادل التجاري، وفيه يتم كثير من عمليات التفاعل الاجتماعي كما سنرى.

ومنطقة الباحة من المناطق الزراعية التي اشتهرت في الماضي بإنتاج القمح والذرة وأنواع الحبوب الأخرى، وكانت تصدر الفائض من إنتاجها إلى مدينة الطائف، وإلى مكة المكرمة. وتقوم الزراعة في المنطقة على مدرجات تقام في بطون الأودية وعلى أطراف الجبال، وكان لمعظم المدرجات التي توجد في بطون الأودية أبار تسقى منها بوساطة السواني، وتسمى (مسقوي) أي مسقي، أما الزراعة التي توجد في أعالي الشعاب وعلى أطراف الجبال فتعتمد على مياه الأمطار، وتسمى (عثري) وقد جاء في لسان العرب (يقال: جاء فلان عثريا إذا جاء فارغا، وجاء عثريا أيضا، بتشديد الناء، وقيل: هو من عثري النخل، سمي به لأنه لا يحتاج في سقيه إلى تعب بدالية وغيرها، كأنه عثر على الماء عثرا بلا عمل من صاحبه (ابن منظور، ج: 4، ص 541).

والحياة الاجتماعية في منطقة الباحة كانت قبل عام 1395هـ 1975م حياة بسيطة، وكان الناس يعتمدون في استهلاكهم على ما ينتجون، وكانت المرأة تقوم بدور كبير في الحياة الاقتصادية، حيث تساعد زوجها في الزراعة، وتقوم ببعض الصناعات اليدوية، وتجلب الماء بوساطة القرب، وتجمع الحطب، وتساعد في العناية بالماشية، وكانت الأسرة وحدة منتجة، تعتمد في إشباع معظم احتياجاتها على ما تنتجه. ولم يكن هناك وجود لمظاهر الحياة المعاصرة، مثل الهاتف، والتلفاز، والمواقد الغازية، والمنازل الحديثة. وكان الناس يعتمدون في الطاقة على الحطب، وعلى (القاز) (الكيروسين) في الإضاءة. وكان لديهم ثلاثة مستويات من الإضاءة: الأول بسيط ويتمثل فيما يسمى بـ (القازة)، وهي علة تملأ بالقاز ويوضع لها

أنبوب فيه فتيلة من القماش، والثاني ويتمثل في الفانوس، وهو أفضل إضاءة من «القازة» وكلاهما يستخدم على مستوى الأسرة، أما في حالة وجود ضيف فيتم استخدام (الإتريك) وكان أعلى مستويات الإضاءة، وله خزان يملأ بالقاز ويشحن بالهواء بواسطة مشحان، وله فتيلة تباع في الأسواق وتصنع من قماش خاص على شكل شبكة، وعندما تشتعل تصبح شبيهة بمصباح الكهرباء، أما طريقة عمل الإتريك فإنها الطريقة نفسها التي يعمل بها (الدافور)، حيث تعمل الحرارة على تحويل القاز إلى غاز، ولا يزال الإتريك يستخدم في بعض المجتمعات عند الخروج في رحلات خارج المدن. ولم يكن المذيع موجوداً إلا عند فئة قليلة من الناس، هم غالباً ميسورو الحال.

وكانت الوظائف الحكومية قليلة جداً، وأكثر الإدارات الحكومية انتشاراً كانت المدارس، وكان الاعتماد في التدريس في تلك الفترة يقوم على مدرسين من الدول العربية، مثل مصر والأردن وسوريا وفلسطين.

وقد بدأت التغيرات الاجتماعية الملموسة في منطقة الباحة بعد عام 1395هـ-1975م، وهي السنوات التي شهدت ارتفاعاً في أسعار البترول، ودخلت وسائل الحياة المعاصرة كل بيت، وتزايدت الهجرة إلى المراكز الحضرية، والتحق الناس بوظائف الدولة، وأهملت كثير من جوانب الزراعة، وتقلصت مشاركة المرأة في الأعمال الزراعية، واعتمد بعض المواطنين على العمالة الوافدة في مزارعهم، وتوقف إنتاج بعض المحاصيل من الحبوب. والتراجع في الإنتاج الزراعي ليس خاصاً بمنطقة الباحة، فهو ظاهرة عامة في كثير من البلدان العربية، وهذا ما أشار إليه محمد الخواجة عندما قال: «يتسم البعد الاقتصادي في العالم العربي منذ العشرين سنة الأخيرة - كما تشير الإحصاءات - إلى تدهور كبير في الإنتاج الزراعي بصفة عامة، حيث تقلصت الأهمية النسبية لهذا القطاع الحيوي داخل الإنتاج المحلي الإجمالي من (17,7%) في المتوسط في بداية السبعينيات إلى أقل من (10%) في بداية الثمانينيات، في حين زاد الإنتاج الاستخراجي خلال السبعينيات والثمانينيات بوتيرة سنوية تقدر بنحو (41%)، وهذا يعني أن العالم العربي يزد من إنتاج المواد الاستخراجية التي يصدرها والتي يشكل تصديرها [استنزافاً] من ثرواته، باعتبار أنه يستحيل إعادة توليدها من جديد، في حين أن المنتجات الزراعية التي لها قدرة التوالد [التجدد] تعرف جموداً وتدهوراً يتدعم سنة بعد أخرى» (محمد الخواجة، 1988: 228).

وأشهر منتجات منطقة الباحة اليوم (الربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري) تتمثل في الرمان واللوز والعنب والخوخ، والعسل، والخضراوات، ويصدر الفائض من هذه المنتجات إلى مدن المملكة المختلفة ومناطقها، وبخاصة الرمان الذي يعد من أجود الأنواع في العالم. واشتهرت منطقة الباحة باعتدال أجوائها، وجمال مناظرها، وأصبحت من أبرز المصايف في المملكة العربية السعودية، ويؤمها في فترة الصيف كثير من السعوديين وبعض مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

الأسواق الأسبوعية: نشأتها ومواقعها وأنظمتها:

ليس هناك تاريخ محدد لنشأة الأسواق في الباحة، وفي هذا يقول على سدران الزهراني (1995: 185): (لم تذكر المصادر التي بين أيدينا اسم سوق في هذه البلاد (بلاد زهران) لها شهرة تاريخية كتلك التي كانت حول مكة وغيرها من أقاليم الجزيرة العربية، لا في العصر الجاهلي ولا في العصر الإسلامي، وإنما ذكرت بعض المصادر أن للأزد سوقاً في «تهامة» تسمى حباشة، وهي السوق التي وفد الرسول ﷺ إليها بتجارة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها).

وقد أشار (موريس تاميزيه) الذي كان مرافقاً للحملة المصرية على عسير في عام 1294هـ 1834م إلى الأسواق في «بيشة» التي تقع إلى الشمال الشرقي من منطقة الباحة عندما قال: (الأسواق هي الأماكن التي يختارها الشيوخ الذين يحكمون «بيشة» بوصفها أماكن يلتقون فيها بالبدو ليخبروهم بما يتوصلون إليه من قرارات وما يصدرونه من أوامر تؤدي إلى سعادة القبائل واستقرارها، في اليوم التالي ارتقى أحد الشيوخ منصة عالية في وسط السوق، وتحلق حوله جمع كبير من الناس، حيث أعلن فيهم بصوت عالٍ نبأ إقالة الشيخ على الصعيري [من قبل أحمد باشا قائد الحملة] من منصبه بوصفه واحداً من قادة «بيشة» الثلاثة الرئيسيين، وأعلن في الوقت نفسه اسم الشخص الذي رشح مكانه) (موريس تاميزيه، 1993: 163 - 164).

والذي لا شك فيه أن الأسواق الأسبوعية قديمة جداً، وتعد من أهم وسائل التبادل التجاري، ليس فقط بين أبناء المنطقة، وإنما بينهم وبين سكان المناطق الأخرى. وقد نقل عبدالله أبو داهش عن العصامي أنه كان في «زهران» سوق يسمى الخميس يؤمه الناس من القرى والمناطق المجاورة، مثل قرن ظبي، والمخوة، والصفاء، وجبل عظيم يسمى ملس، وأن حاكم مكة خرج بنفسه لتأديب بعض الخارجين على القانون، ووقعت معركة سميت معركة سوق الخميس، وكان ذلك في

افتتاح سنة 987هـ (عبدالله أبو داهش، 1997: 32 - 33). والنص يشير إلى أن السوق كان قائماً قبل نحو أربعمئة وثلاث وثلاثين سنة. وفي منطقة الباحة عدد من الأسواق التي تحمل مسمى سوق الخميس، بعضها ما زال قائماً وبعضها ضعف وبعضها توقف، ولا نعلم أي هذه الأسواق هو المقصود في النص السالف الذكر، ولكنه واحد من الأسواق التي كانت قائمة في بلاد زهران.

وقد كانت الأسواق الأسبوعية منتشرة ومزدهرة في منطقة الباحة قبل عام 1395هـ 1975م. وأهم تلك الأسواق كما أورد علي السلوك الزهراني (1997م، والشكل (1)) ما يلي:

أ - أسواق السبت:

- 1 - سبت الجرداء. 2 - سبت الرومي. 3 - سبت الفرعة. 4 - سبت المنديق.
- 5 - سبت النقة. 6 - سبت بلجرشي. 7 - سبت رما. 8 - سبت غشمر.

ب - أسواق الأحد:

- 1 - سوق الأحد بغامد الزناد. 2 - سوق الأحد في وادي بوقة. 3 - سوق الأحد ببني وابلة. 4 - سوق الأحد بوادي نيرا. 5 - سوق الأحد برغدان. 6 - سوق الأحد بالحجرة.

ج: أسواق الاثنين:

- 1 - سوق الاثنين في وادي ييس بغامد الزناد. 2 - سوق الاثنين في بني سالم بغامد.

د - أسواق الثلاثاء:

- 1 - ثلاثاء آل نعمة. 2 - ثلاثاء الحميد. 3 - ثلاثاء الظفير. 4 - ثلاثاء بطاط.
- 5 - ثلاثاء بني عدوان. 6 - ثلاثاء قلوة.

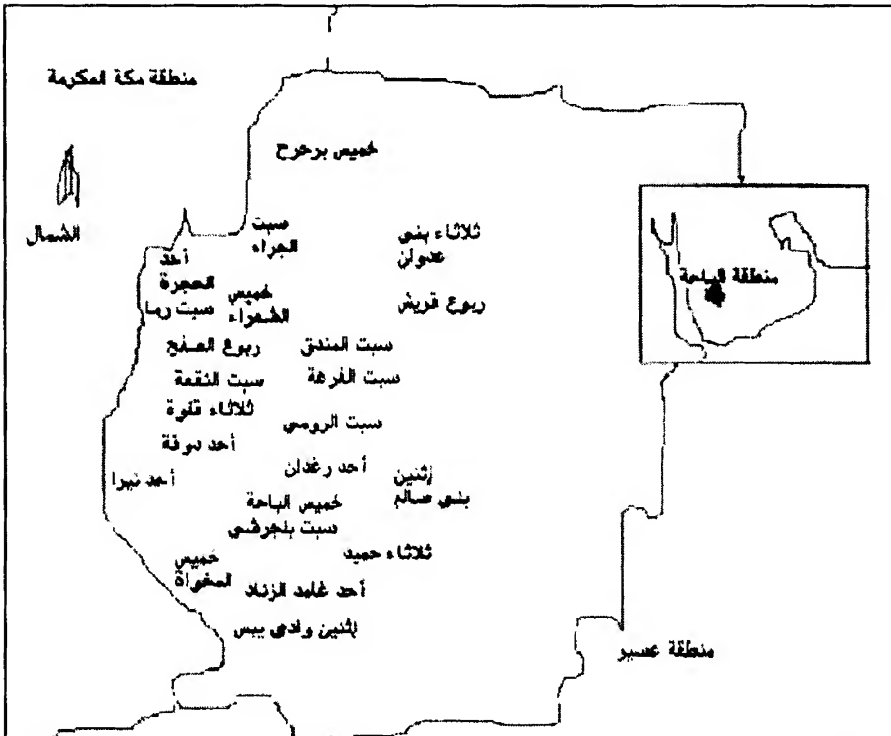
هـ - أسواق الأربعاء:

- 1 - ربوع الصفح. 2 - ربوع قريش.

و - أسواق الخميس:

- 1 - خميس الباحة. 2 - خميس المخواة. 3 - خميس الشعراء. 4 - خميس برحرح.

وكان السوق يعقد في أكبر قرية من قرى القبيلة، وهي القرية التي غالباً ما يكون منها شيخ القبيلة. ويختار للسوق مكان مناسب قد يكون في وسط القرية أو في طرف من أطرافها، وغالباً ما يكون في منطقة مفتوحة، وربما وجد بعض



شكل (1): خريطة تقريبية لمنطقة الباحة وأهم أسواقها الأسبوعية

أنظمة السوق:

يقول الإخباريون الرئيسون (Key informative) الذين اعتمد عليهم الباحث أن الأسواق فيما قبل العهد السعودي كانت تخضع لقوانين وأنظمة صارمة، ولا يمكن أن يقوم السوق إلا في ظل حماية قبيلة قوية، لديها القدرة على تنفيذ تلك القوانين والأنظمة. ومن ضمن تلك الأنظمة ما يسمى بـ (عقود السوق، secure boundaries of

(weekly market)، وهي منطقة محددة تحيط بالسوق من جميع الجهات. فلو أخذنا مثلاً سوق الأربعاء بالأطاول (ربوع قريش) فإن عقوده من الشمال تمتد إلى قرابة عشرين كيلومتراً، ومن الغرب تمتد إلى نحو أربعة كيلومترات، ومن الشرق تمتد مثلها، وتمتد نحو كيلومترين من الجنوب. وجميع هذه المساحة تقع داخل ممتلكات القبيلة. و(عقود السوق) منطقة محرمة لا يجوز فيها الاعتداء على أي شخص مقبل إلى السوق أو عائد منه، ويعد الشخص في حماية القبيلة مدة ثلاثة أيام، هي يوم السوق واليوم الذي قبله واليوم الذي يليه، وفي بعض الأسواق يكون الشخص في حماية القبيلة مدة يومين هما يوم السوق واليوم الذي بعده فقط. وإذا حدث أي اعتداء فإن القبيلة هي المسؤولة عن أخذ الحق للمعتدى عليه. وبهذا تكون (عقود السوق) منطقة آمنة وتحت حماية القبيلة، ومن دخل إليها فإنه آمن على نفسه وماله.

ومن آليات الضبط الاجتماعي والأمني (Social and security control) في الأسواق أن القوانين تمنع أن يعتدي شخص على شخص آخر داخل السوق، وإذا حدث هذا فإن هناك غرامات تفرضها القبيلة على المخالفين، مثل مصادرة دابته التي يركب عليها، أو دفع مبلغ من المال لصندوق القبيلة، أو مقدار معين من الحبوب، وإذا كان يحمل سلاحاً، مثل الخنجر أو نحوها فإنه قد يصادر، أو يضاعف عليه الجزاء إذا استخدمه أو حاول استخدامه.

ولكل سوق مراقب معتمد من القبيلة، يسمى (قيّم السوق، market inspector) مهمته مراقبة الأسعار، ومراقبة السلع والموازين والمقاييس، ومراقبة التعامل بين البائعين والمشتريين، ووظيفته هي وظيفة المحتسب في الشريعة الإسلامية. يذكر أحد كبار السن أنه كان يبيع التمر في أحد الأسواق فلاحظ أن الشخص الذي بجواره يبيع بسعر منخفض لا يتناسب مع الأسعار الدارجة في الأسواق، فشك في أمره، وراقبه بخفية، فاكتشف أنه ألصق كمية من التمر في قاع المد المصنوع من الخشب، وأنه كان يكيل بسرعة حتى لا يكتشف المشتري أمره. فلما تأكد من غشه ذهب إلى (قيّم السوق) وأبلغه بالأمر. حضر القيم وتأكد بنفسه من ذلك ثم أخذ المد وحطمه في وسط السوق وأمام أنظار الجميع، وطلب من التاجر المغادرة فوراً وأمره بعدم العودة مرة أخرى إلى البيع في ذلك السوق.

هذا وقد أورد عبدالله بن سالم بن عبدالله غانم الزهراني ترجمة لوثيقة تبين الجزاءات في سوق خميس برحرح، وثلاثاء آل نعمة، وقد فقدت صورة الأصل، ولهذا سوف نعتمد إلى ترجمتها من النص الإنجليزي (Al-Zahrani, 1989: 456):

- 1 - لقد اتفق أهالي قبيلة دوس بني فهم على إقامة سوق الخميس في برحرح، وسوق الثلاثاء في آل نعمة.
 - 2 - يجب أن يكون السوق في الموقعين آمناً من صباح يوم السوق إلى نهاية اليوم التالي.
 - 3 - إذا هدد شخص باستخدام البندقية فإن جزاءه عشرة ريالات فضة، وإقامة وليمة لأربعين شخصاً يقدم خلالها اعتذاره للأشخاص الذين هددهم.
 - 4 - إذا استخدم شخص بندقيته في السوق وأدت إلى وفاة أحد فيعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
 - 5 - إذا هدد شخص شخصاً آخر بالجنيبة (الخنجر) فجزاؤه ثلاثة ريالات، وإقامة وليمة لعشرين شخصاً ويقدم خلالها اعتذاره للأشخاص الذين هددهم.
 - 6 - إذا استخدم أحد العصا أو الحجارة فإن جزاءه مثل جزاء من يهدد باستخدام الخنجر.
- هذا وقد وقع هذه الوثيقة ثلاثون شخصاً من أعيان قبيلة دوس بني فهم.

أهم الوظائف الاجتماعية للسوق:

لم تكن الأسواق الأسبوعية كما ذكرنا سابقاً مكاناً للعمليات الاقتصادية فقط، وإنما كانت مسرحاً لكثير من العمليات الاجتماعية، وسوف نحاول في الجزء التالي الكشف عن أهم تلك العمليات.

من عوامل توحيد المجتمع المحلي:

العوامل المشتركة بين مجموعة من البشر تعد من أهم أسباب تقاربهم ووحدتهم، وعندما يواجه واحد من تلك العوامل المشتركة تهديداً وتحدياً خارجياً، فإن الناس في معظم الأحوال يتناسون مشكلاتهم الداخلية وصراعاتهم ويتوحدون ضد الخطر الخارجي، وهذه إحدى الوظائف الإيجابية للصراع كما يراها (كوزر)، (طلعت لطفي، وكمال الزيات، 1999: 101). ولهذا يعتمد كثير من السياسيين إلى استغلال هذه الحقيقة الاجتماعية لصالحهم، وخصوصاً عندما تكون هناك مشكلات داخلية تهدد النظام، عندها يفتعلون عدواً خارجياً، وربما تم هذا بالاتفاق مع ذلك العدو، لأنه ربما احتاج إلى تلك الخدمة مستقبلاً. وتبدأ وسائل الإعلام في شن حملتها، ويبدأ الناس يتحدثون عن الخطر المتوقع، ومن ثم يحشدون قواهم لمواجهته، وينسون خلافاتهم، وربما حدثت مناوشات واحتكاكات على الحدود إذا كان البلدان متجاورين.

والسوق من أهم عوامل وحدة القبيلة، فإذا حفظت أمنه، وحافظت على النظام فيه ارتفعت مكانتها بين القبائل، وحافظت على كثير من مصالحها الاقتصادية، وإذا لم تستطع ذلك لحقها العار، وانخفضت مكانتها بين القبائل الأخرى، وخسرت بعض مواردها الاقتصادية. وتزداد القبيلة وحدة والتفافاً حول شيخها إذا كانت هناك قبيلة أخرى تنافسها على إقامة السوق، أو تحاول أن تخل بأمنه وتعتدي على رواده لتظهر ضعف القبيلة التي تقوم بحماية السوق، ويزيد من هذا الشعور أن الشعراء يمتدحون القبيلة التي تؤمن (عقود السوق) وتحفظ النظام فيه، ولا تسمح بأن يعتدي إنسان على آخر. ومن ذلك ما قاله محمد بن ثامرة، وهو من أشهر شعراء منطقة الباحة، عاش في النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري، يقول عن سوق خميس الشعراء بتهامة:

يا سلام الله على السوق الذي من يهبطه يمن

بالمفضل دون عقده ما يطاوع جاهلا واغشاماي

والقصيدة طويلة وباللغة المحلية الدارجة ونكتفي منها بالبيت السابق، حيث يمدح قبيلة (بالمفضل) التي تحافظ على (عقود السوق) ولا تطيع الجهلاء والغاشمين، ولهذا فإن من يهبط إلى سوقهم يمن، أي من يذهب إلى سوقهم يجد الأمن، وكلمة (يهبط) هي الكلمة المستخدمة في المنطقة للذهاب إلى السوق، على غرار قوله تعالى: ﴿اهبطوا مصرا فإن لكم ما سألتم﴾ (البقرة: 61) بمعنى اذهبوا إلى مصر.

السوق وعمليات التنافس والصراع:

الاقتصاد كما ذكرنا عند الحديث عن الإطار النظري من الميادين التي يبرز فيها الصراع والمنافسة، فقد كان سبباً لكثير من الصدامات على مستوى الأفراد، ولكثير من الحروب والصراعات على مستوى القبائل والدول والأحلاف. وقد استخدم الاقتصاد بوصفه سلاح عقوبة مرات كثيرة في التاريخ كما ذكرنا سابقاً. والسوق في منطقة الباحة كان ميداناً للتنافس والصراع بين البائعين والمشتريين، وبين بعض البائعين وبعضهم الآخر، كما حدث مع بائع التمر الذي ذكرنا قصته قبل قليل، والذي كشف غشه لقيّم السوق بائع تمر آخر كان ينافس في هذا الميدان. وقد يكون التنافس بين مشتر وآخر على بعض معروضات السوق. وللد من عمليات التنافس والصراع كان لتلك الأسواق أنظمة وجزاءات، فمن يخالف الأنظمة قد يعاقب بحرمانه من البيع والشراء فيه، وربما يحرم ويمنع حتى من الدخول والتجول فيه.

ولعل أبرز مثال لاستخدام السوق بوصفه سلاح عقوبة وميداناً من ميادين الصراع والتنافس ما يرويهِ أحد الإخباريين الرئيسيين حول ما حدث بين قبيلة قريش وقبيلتي بني جندب وبني بشر، فقد كان لهاتين القبيلتين الأخيرتين شيخ واحد، ونشأ بين الطرفين قبل حكم الملك عبدالعزيز آل سعود حروب وصدامات على الحدود. وكان الجميع يستخدمون سوق الخميس في الأطاوله، فأراد شيخ قبيلة بني جندب وبني بشير أن يستخدم العامل الاقتصادي في نزاعه وصراعه مع قبيلة قريش، ولهذا قرر أن ينشئ سوقاً في قريته (الحكمان) التي لا تبعد إلا بضعة كيلومترات إلى الجنوب من قرية (الأطاوله) التي يوجد فيها سوق قريش ومقر شيخ القبيلة. وبما أن هذا السوق يقع في الداخل وتفصله قبيلة قريش عن قبائل البادية في الشمال، فقد أخفق وتوقف. ومع ذلك فلم يستسلم شيخ بني جندب وبني بشير للوضع فقرر نقل السوق إلى وادي (بيدة)، حيث يوجد بعض القرى التابعة لقبيلة بني بشير. ويقع وادي بيدة شرق قبيلة قريش. وجعل السوق ينعقد في يوم الخميس، وهو اليوم نفسه الذي يقام فيه سوق قريش بالأطاوله.

وكان من المعروف للقبائل الريفية المستقرة أن القبائل البدوية من أهم عوامل إنعاش السوق، لأن أفرادها هم الذين يشترون الحبوب، ويبيعون المواشي والسمن والجلود وما شابه ذلك. ولهذا خشيت قبيلة قريش من أن يكون إنشاء السوق في وادي (بيدة) سبباً في تحول القبائل البدوية إليه، ومن ثم إضعاف سوقهم، وقد يؤدي ذلك إلى توقفه فتأثر سلباً مصالحهم الاقتصادية. عندها قرروا نقل سوقهم من يوم الخميس إلى يوم الأربعاء، وإقامته في منطقة تسمى (فاجة) في أسفل وادي (بيدة) وعلى حدود القبائل البدوية. وكان من نتائج هذا الإجراء أن القبائل البدوية لم تعد ترتاد سوق (بيدة)، مما أدى إلى ضعفه، ثم تدخلت عوامل أخرى أدت إلى توقفه. لقد كان السوق أداة من أدوات الصراع والتنافس القبلي بين المجموعتين، وكان العامل الاقتصادي من أهم جوانب ذلك الصراع وأسلحته. لم يستمر الوضع طويلاً، كما يقول المخبر، حيث دخلت المنطقة تحت حكم الملك عبدالعزيز، وتوقف الصراع والقتال بين القبائل، فعاد سوق قريش إلى مكانه في الأطاوله.

بعد مرور فترة من الزمن، وكما يذكر المخبر، حاولت قبيلة قريش إعادة السوق إلى يومه القديم وهو يوم الخميس. وعندما بدأوا في التنفيذ تم استدعاؤهم من قبل ممثل الدولة في المنطقة وتمت مساءلتهم ولومهم على فعل ذلك دون إذن الدولة. وكان الهدف هو إشعار الجميع بأن النظام الحكومي قد حل محل النظام القبلي، وأن

السلطة لم تعد للقبيلة وإنما للدولة، ومن ثم غرمت قبيلة قريش مبلغ ستمائة ريال فضة على فعلتها تلك دفعت إلى خزانة الدولة. وبقي السوق يعقد في يوم الأربعاء إلى يومنا هذا، وانتقلت مسؤولية حمايته وحفظ النظام فيه من القبيلة إلى الدولة.

السوق وعقد الصلح:

الحوادث التي تقع بين القبائل، أو بين مجموعات داخل القبيلة تتم معالجتها من قبل الشيوخ والأعيان الذين يجتمعون للحوار والنقاش وتبادل وجهات النظر حول الموضوع، وكان الاجتماع يتم عادة في منزل شيخ القبيلة الذي يقوم هو وأفراد قبيلته بإعداد وليمة كبيرة تكفي الحضور.

وقد جرت العادة أن يسبق جلسة المباحثات والمناقشات (عرضة)، وهي رقصة شعبية ونوع من أنواع (الفلكلور)، واللفظ مشتق من العرض والاستعراض. وتتم (العرضة) في دائرة يتوسطها الشاعر أو الشعراء وقارعو الطبول، ويقوم الشعراء بإلقاء قصائدهم ارتجالاً في معظم الأحوال، وبعد أن ينتهي الشاعر من إلقاء قصيدته تقرع الطبول، ويبدأ الموجودون في الدائرة بالرقص، وفي وسط الدائرة شخصان أو ثلاثة يقودون الفرقة، وبعد أن ينتظم العقد يبدأون بالتحرك كل شخصين أحدهما إلى جوار الآخر في حركة دائرية، ثم يتوقفون مرة أخرى لأخذ قصيدة جديدة وهكذا.

والهدف من هذه (العرضة) هو إشاعة جو المرح، وإزالة التوتر، وتهيئة النفوس لقبول الصلح. وتتم (العرضة) عادة في موقع السوق الذي يمثل جزءاً من ممتلكات القبيلة، ويعكس هيبته ومكانتها. وفي بعض الحالات يتمكن أحد الشعراء من إنهاء الخلاف بقصيدة من قصائده القوية. وكتاب علي بن صالح السلوك الزهراني بعنوان (الموروثات الشعبية لغامد وزهران) فيه كثير من النماذج لمواقف استطاع فيها الشعراء إنهاء الخلاف بقصيدة. وقد برع في هذا الفن بعض الشعراء، يأتي في مقدمتهم محمد بن ثامرة. ونكتفي هنا بإيراد نموذج واحد لتلك القصائد التي كانت حكماً فاصلاً قبله الطرفان. وكان ذلك قبل انضمام المنطقة تحت حكم الملك عبدالعزيز رحمه الله.

كان معظم أهل البادية لهم أصدقاء من سكان القرى، يأتون إليهم في طريقهم إلى السوق أو في العودة منه، وكان بعضهم يقضي الليلة التي تسبق يوم السوق عند صديقه. وكان أحد البدو قد قضى مساء الأربعاء في قرية (القسمه) عند

صديقه، وصباح الخميس ذهب إلى السوق في قرية (الأطاوله)، وهي القرية التي كان يقام فيها السوق كل يوم خميس. وكان ذلك البدوي مدينا لأحد سكان الأطاوله بخمسة ريالات فضة، فرآه الدائن في السوق فأمسكه وألح في تسديد الدين، واعتذر البدوي بأنه لا يملك شيئاً وطلب مهلة، إلا أن التاجر لم يمهله، عندها حضر صديق البدوي الذي من قرية (القسمه) وقال للتاجر: هذا ضيفي وفي حمايتي، ولا يزال الطعام الذي قدمته له في بطنه، وأنا أكفله بأن يأتي بالمال في الأسابيع المقبلة. لكن التاجر أصر على أن يتم التسديد، ثم بدأت المشادة بين الطرفين وتبادلا الكلمات، وتطور الوضع إلى اقتتال بالأيدي، ثم بالعصي، وحضر من يناصر التاجر من جهة، ومن يناصر البدوي وصديقه من جهة أخرى. وفي هذه المعركة انطلقت رصاصه فأودت بحياة التاجر، وانفض الجمع دون أن يعرف القاتل. وبعد فترة من الزمن عرف القاتل وصمم مجموعة من أقارب القاتل على الأخذ بالثأر. وفي طريقهم للبحث عن القاتل وجدوا أحد أقربائه فقتلوه.

أدى هذا الأمر إلى مزيد من التوتر بين الطرفين، وخشي أن تتفاعل الأمور وتؤدي إلى مزيد من القتل، عندها تنادى أعيان القبيلة للاجتماع والنظر في طريقة لحل هذا الإشكال. وقبل الاجتماع قرعت الطبول في الموقع الذي يقام فيه السوق، واصطف الحاضرون، وبدأت العرضة، وكان الشاعر محمد بن ثامرة حاضرا فقال القصيدة التالية، وسوف أضع تحت كل بيت معناه العام: (علي السلوك الزهراني، 1995: 14):

قدر المولى بصكة حين بين اثنين من قريش.

(صكة حين: أي إحنه وشحناء وصدام)

والسبب دين لولد الطاوله عند البدو من كم له.

وأهبط يطلب عميله في الخلاص وaba يسلمه.

(ذهب إلى السوق يطلب التسديد ولكن البدوي رفض التسديد).

قال ولد القسمه وقفت عانينا وضيغنا.

ونقا في وقفة العاني برجال من ايل الدوسي.

(وقام بقتل رجل من الأطاوله جزاء لتوقيفه ضيفه).

ورجال الطاوله نقوا برجال في العقود.

(الاطاوله قتلوا رجلا جزاء لخرق أنظمة السوق وعقوده).
وتحاسبنا في التالي بالأول، والنقا سلف.
(أي مات رجل مقابل رجل، وصفني الحساب).
والذي متغبن زهران يعطون السبل ووسيه.
(والذي يشعر بالغبن يسأل زهران فسوف يخبرونه بأن في تلك مساواة
وعدل).
والسوالف قد مضت وابن أمني له مثل ما عليه.
(والأحداث تشير إلى أن للإنسان مثل ما عليه من حقوق وواجبات).
من تحاقر زنة الحب لاستلفها رد مثلها.
(والذي يحتقر زنة الحب وهي مقدار قليل، فإنه لا بد عندما يستلفها أن يرد
بمثلها).
وأشهد أن البيض لقريش بن ماهر حيههم والفاني.
(والراية البيضاء التي تدل على الشرف يجب أن ترفع لقبيلة قريش أحياء
وأمواتا).
وبعد أن انتهى الشاعر من إلقاء قصيدة قال الحاضرون: لا حاجة لنا لعقد
جلسة مباحثات ومصالحة، فقد فصل الشاعر وحكم في القضية، ورضينا ما قال.
وبعد أن تناولوا طعام العشاء في منزل شيخ القبيلة، عاد كل إلى قريته. وقد تكرر
مثل هذا المشهد في مواقف أخرى.
الترفيه وقضاء وقت الفراغ:
لم تكن وسائل الترفيه (entertainment) وقضاء وقت الفراغ متوافرة في
المنطقة في تلك الفترة، وكانت الأسواق من أهم المناسبات التي يكسر فيها
الفلاحون والبداو نمط الحياة القاسي القائم على العمل المضني والمرهق في الزراعة
والرعي. وكانت عملية الترفيه تسبق يوم السوق، ففي الليلة التي تسبق يوم السوق
يأتي الناس من الأماكن البعيدة في القرى والبادي ويقضون تلك الليلة في قرية
قريبة من السوق حتى يتمكنوا من الذهاب إليه في اليوم التالي، فلو انطلقوا من
ديارهم لانقضى السوق قبل أن يصلوا إليه. وكان أهل القرى القريبة من السوق
ينتظرون تلك الليلة من كل أسبوع، فبعد صلاة العشاء يتجمعون مع الضيوف في

بيت أحدهم، ويحضر سكان القرية شيئاً من القهوة ليتسامروا وهم يحتسونها أثناء لقائهم. وكانوا يجتمعون حول النار التي تعد عليها القهوة.

ولم تكن تلك الليالي تخلو من وجود شاعر أو أكثر، أو شخص لديه خبرات وتجارب في الحياة. وهؤلاء يكونون في معظم الأحوال محور ارتكاز الجلسة، فهم الذين يتحدثون، ويلقون الأشعار، ويروون القصص والحكايات، أما الباقي فيكونون أذانا مصغية، يتابعون ويستمتعون بما يسمعون، ولا تخلو تلك الجلسات من مداعبات وممازحات وطرائف، تفتقر على إثرها تغور الحاضرين بابتسامات وضحكات.

أما الذهاب إلى السوق فإن الدافع له ليس بالضرورة البيع والشراء، أو قضاء مصلحة، وإنما في كثير من الحالات يذهب بعضهم إلى السوق لقضاء الوقت، والاستطلاع ورؤية الأصدقاء والفرجة والترفيه. ولا تنتهي عملية قضاء وقت الفراغ بانتهاء فترة السوق، فقد تمتد إلى فترة أطول بعد العودة إلى القرية، فالفلاحون الذين لم تسعفهم ظروفهم بالذهاب إلى السوق، إما لأسباب صحية وإما لأسباب عملية يتوافدون إلى بيت الشخص الذي ذهب إلى السوق لأخذ الأخبار، وتسمى في اللهجة المحلية (علوم)، وربما كان ذلك تحريفاً لكلمة إعلام، والعلوم نشرة موجزة للأخبار، لها أسلوبها من حيث الابتداء والانتهاء، ويكثر فيها السجع، واستخدام الكلمات المترادفة، ويتحدث فيها الذهاب إلى السوق عن الأسعار وعن أخبار القرى الأخرى، وعن أخبار المطر، وتعميمات الدولة، ومشاهداته في الطريق إذا كانت تستحق الذكر. لقد كانت الأسواق من أهم وسائل الترفيه وقضاء أوقات الفراغ، وكان الفلاحون يجدون متعة كبيرة في الذهاب إليها والتجول فيها.

التثقيف ونشر الوعي الديني:

في بداية عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله كان الجهل منتشراً في مناطق المملكة، فالذين يجيدون القراءة والكتابة يعدون في القبيلة على أصابع اليد الواحدة، وكان الجهل كبيراً بأمور الدين وتعاليمه، وكان التعليم النظامي في بداياته. ولهذا استخدمت الأسواق من قبل بعض المتعلمين والعارفين بأمور الدين في تثقيف الناس وتعليمهم بعض أمور دينهم، وفي بعض الأسواق يكون هناك مكان مرتفع، مثل تلك المنصة التي أشار إليها (تاميزيه) في (بيشة)، وأحياناً يستخدم سطح أحد الدكاكين فيصعد عليه الواعظ أو المرشد أو مجموعة من الواعظين و(المرشدين)، كما كانوا يسمون محلياً، ويبدأ بالتهليل والتكبير بصوت مرتفع، فيفتش الناس

الأرض أمام الموقع متطلعين ومستمعين لما يقال. ويحاول كل شخص أن يحفظ شيئاً مما يسمع لينقله إلى أهل قريته وأهل بيته، ويتحدث عنه أثناء إعطاء (علومه) ونشرته للأبناء. لقد كانت تلك الجلسات المختصرة التي يتوقف فيها الناس عن البيع والشراء ويستمعون إلى الدرس الديني من أهم الوظائف الاجتماعية التي كان يقوم بها السوق، فعن طريقها تعلم بعض الناس شيئاً من المعارف وأمور الدين.

البريد:

في الفترة التي تغطيها الدراسة كان الناس يعتمدون في المواصلات على الأقدام وعلى الدواب، وكانوا يجدون في ذلك مشقة وصعوبة كبيرة، بسبب طبيعة المنطقة الجبلية، ووعورة مسالكها، وصعوبة التنقل فيها، وكان للناس صداقات ومعارف ومصاهرات وأقارب في قرى بعيدة، ويصعب عليهم عند الحاجة الوصول إلى تلك القرى. وخصوصاً عندما يكون الأمر مستعجلاً، مثل وجود مريض في حالة خطرة، أو حالة وفاة.

وللتغلب على هذه الصعوبة طور السكان المحليون أسلوباً للبريد وتبادل الرسائل الشفهية والمكتوبة يقوم على آلية انعقاد الأسواق الأسبوعية، حيث يقوم الشخص صاحب الرسالة بالذهاب إلى السوق، والبحث عن شخص من القرية التي فيها صاحبه أو قريبه ويعطيه الرسالة ليقوم بتسليمها إلى الشخص المعني. وقد تمر العملية بعدة مراحل، حيث تنتقل الرسالة عبر عدة أسواق حتى تصل إلى صاحبها، وهذا يكون في المسافات البعيدة. لقد قدمت الأسواق خدمة اجتماعية للسكان المحليين، بتسهيل نقل رسائلهم من قرية إلى أخرى، ومن شخص إلى آخر.

وظائف أخرى:

لم تكن الوظائف التي ذكرناها آنفاً هي كل الوظائف الاجتماعية التي كانت للأسواق الأسبوعية في منطقة الباحة، فقد كانت تلك الأسواق تقوم بوظائف كثيرة منها: أ - الإعلان عن المفقودات، فقد كان يوجد في بعض الأسواق رجل متخصص في الإعلان، حيث يقوم مقابل أجر زهيد بالوقوف في مكان مرتفع، هو في معظم الأحوال المكان نفسه الذي يقف فيه المرشدون والواعظون، ويبدأ بالتهليل والتكبير حتى يلتفت أنظار الناس إليه، وبعد ذلك يعلن عن الشيء الضائع أو المفقود، وفي معظم الأحوال يكون الإعلان عن دواب فقدت، مثل الأغنام والبقر والجمال، ونادراً ما يتم الإعلان عن نقود أو أشياء عينية مفقودة. وكان السوق كذلك مكاناً للإعلان عن أنظمة الدولة وقوانينها، حيث يقوم شخص مكلف من الحاكم الإداري المحلي أو

يقوم الحاكم نفسه بتلاوة ذلك على الناس في السوق مستخدماً المكان المرتفع الذي يستخدمه الواعظون والمرشدون، وكانت تلك الأنظمة تتعلق بالزراعة، مثل منع قطع الأشجار، وتتعلق بالعادات التي قد تهدد الأمن، مثل حمل الأسلحة النارية في الاحتفالات والأماكن العامة. ب - تنفيذ الأحكام الشرعية، كان السوق هو المكان الذي تنفذ فيه الأحكام والحدود الشرعية من قصاص وقطع وجلد وتشهير، واختيرت الأسواق لكثرة من يغشاها من الناس، ولضمان انتشار الخبر إلى القرى الأخرى عن طريق العادة المحلية في نقل أخبار السوق (العلوم)، حتى يردع الناس ويراعوا القوانين والأنظمة في حياتهم وسلوكهم، ومن لم يفعل فقد يكون مصيره مصير من أقيم عليه الحد في السوق. ج - الخطبة، كثيراً ما تبدأ الخطبة للزواج من السوق، حيث يلتقي الأصدقاء، ويعول بعضهم على بعض في البحث عن زوجة للابن أو للأخ أو للشخص نفسه، وقد يأتي الحديث عن الزواج عارضاً أثناء الكلام، وفي الأسابيع الأخرى تجمع المعلومات وتؤخذ الآراء، ويتم التأكد من أن الفتاة غير مخطوبة، ومن جدية الخاطبين، وينكر الإخباريون في هذه الدراسة أن كثيراً من الزيجات تمت بهذه الطريقة. د - كان السوق يستخدم من قبل بعض الوفود الصحية للتطعيم ضد الأمراض المنتشرة. فالسوق هو أفضل مكان يمكن فيه تطعيم أكبر عدد من الناس، فالمواصلات كانت صعبة، ولم تكن تلك الوفود تستطيع زيارة جميع القرى.

هذا وقد توقف نشاط معظم تلك الأسواق ولم يبق عاملاً منها إلا نحو ثمانية هي: خميس برحرح، وأحد الحجرة، وربوع قريش، وسبت المندق، وخميس الباحة، وسبت بلجرشي، وخميس المخواة. وأصبح نشاطها مقصوراً على بيع المواشي والتمور والزهور والأرانب والدجاج والبيض البلدي والعسل وبعض الصناعات اليدوية، وأصبحت من معالم السياحة في المنطقة، أما وظائفها الاجتماعية فقد انتقلت إلى كثير من المؤسسات الحديثة، مثل المدرسة والبريد ووسائل الإعلام.

خاتمة:

رأينا في هذه الدراسة ترابط أجزاء الحياة وتفاعل بعضها مع البعض الآخر، وكما تذكر مدرسة الاقتصاد الوطني بأن دراسة الاقتصاد لأي جماعة يجب أن تأخذ في الاعتبار أربعة عناصر هي: الجانب التاريخي، وظروف البيئة، وطبيعة الأرض، وطريقة معيشة السكان، وقد رأينا أن الأسواق في منطقة الباحة تمثل مرحلة تاريخية من مراحل الحياة الاجتماعية في المنطقة، وكانت تلك الأسواق تقوم

بوظائف اجتماعية متعددة، منها الشعور المشترك والتعاون والتكامل بين أفراد القبيلة لتنفيذ أنظمة السوق وقوانينه، وأن الأسواق تعكس بعض جوانب الصراع، وأنها قد استخدمت بوصفها سلاح عقوبة، ومن الوظائف الاجتماعية للأسواق الأسبوعية أنها كانت تستخدم للترفيه وقضاء وقت الفراغ، وللتثقيف والتعليم الديني، وكانت وسيلة من وسائل الإعلام ونقل البريد، وفيها تنفذ الأحكام الشرعية، ومنها تبدأ الخطبة للزواج عند بعض أفراد المجتمع. إن هذه الصورة المهمة من الحياة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية عامة، وفي منطقة الباحة خاصة تعكس التطور والتغير والتنمية التي يعيشها المجتمع، وهي صورة تشمل جوانب من العقلانية والتنظيم والضبط الاجتماعي، كما تشمل جوانب من التعاون والتكاتف من جهة، وجوانب من الصراع والتنافس من جهة أخرى. وهي تبين كيف استطاع المجتمع استغلال موارده، وتنظيم عمليات التبادل بين فئاته، وتوظيف الأسواق في عمليات اجتماعية عادت بالنفع والفائدة المادية والمعنوية على المجتمع. من المفيد أن تطلع الأجيال في المستقبل على هذه الصورة لتعلم شيئاً من معاناة الجيل السابق، وقيمه الاجتماعية وكفاحه وصبره على صعوبات الحياة وعقباتها، لتستلهم ذلك الماضي وتبني عليه، وتستبقي المفيد منه، وتأخذ العبرة من سلبياته لتجنبها وتبتعد عنها.

المصادر:

- ابن منظور (د.ت). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- أحمد بن يوسف الديريوش (1989م). أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد. الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع.
- أحمد طلعت البشبيشي (1986م). الاقتصاد والمجتمع: دراسة اجتماعية للتخطيط الاقتصادي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- السيد محمد بدوي (1991م). علم الاجتماع الاقتصادي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- راشد البراوي (1987م). الموسوعة الاقتصادية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- سعيد فالح الغامدي (1990م). البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط 5.
- طلعت إبراهيم لطفي، وكمال الزيات (1999م). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبدالله بن محمد أبو داهش (1997م). أهل السراة في القرون الإسلامية الوسيطة. أبها: مطابع مازن.
- عبدالله الخريجي (1979م). علم الاجتماع الاقتصادي. جدة: دار الشروق.

- عبدالله عبدالغني غانم (1993م). علم الاجتماع الاقتصادي في دراسات المسلمين. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- علي بن صالح السلوك الزهراني (1995م). الموروثات الشعبية لغامد وزهران، الكتاب الثاني: قصائد، العرضة في مناسباتها المختلفة. جدة: مطابع مؤسسة المدينة.
- علي بن صالح السلوك الزهراني (1997م). المعجم الجغرافي لبلاد غامد وزهران. جدة: مؤسسة المدينة للصحافة.
- علي بن محمد بن سدران الزهراني (1995م). التبيان في تاريخ انساب زهران. الدمام: مطابع النشاط.
- محمد ربيع (1973م). الاقتصاد والمجتمع. الكويت: وكالة المطبوعات.
- محمد فؤاد حجازي (1980م). النظريات الاجتماعية . القاهرة: مكتبة وهبة.
- محمد ياسر الخواجة (1988م). علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.
- محي الدين صابر (1987م). التغير الحضاري في مجتمع أفريقي: دراسة ميدانية عن قبائل الأزاندي (نيام نيام). بيروت: المكتبة العصرية.
- موريس تاميزيه (1993م). رحلة في بلاد العرب: الحملة المصرية على عسير 1294هـ / 1834م. ترجمة محمد بن عبدالله آل زلفة. الرياض: مطابع الشريف.
- Al-Zahrani, A.S.G. (1989) Periodic markets and the trade system in Al-Baha province, Saudi Arabia. A thesis submitted for the degree of doctor of philosophy to the geography department at the university of Southampton.
- Smelser, N, J. (1976). *The sociology of economic life*. Englewood, Cliffs. NJ:Prentic Hall Inc.

مقدم في: يناير 2000.

أجيز في: مارس 2001.

